الكيان الأرمني المعاصر في الجيوسياسة الدولية*

دعد بو ملهب عطاالله
atila@cyberia.net.lb

أيها الحضور الكريم، أود البدء بالثناء على اهتمام الطلاب بمحاولة إلقاء المزيد من الضوء، في هذه المناسبة، على قضية قومية وإنسانية مهمة. وأتوقف بالتالي معكم اليوم، ليس عند عنوان المناسبة بحدّ ذاته على أهميته، أي المجازر، بل عند موضوع مصير الكيان الأرمني في الجيوسياسة الدولية منذ أكثر من قرن حيث اشتدّ تلاعب مصالح الكبار بمصائر الصغار ومنهم الأرمن.

أين تكمن العقدة التي حالت دون تجاوب العالم المعاصر، دولاً ومنظمات، مع مسألة اتُفق على أنها من قواعد الحياة الدولية والاجتماعية على السواء، أي حق الشعوب في تقرير المصير؟

المسألة هنا، ككثير غيرها، تكمن أصلاً في الموقع الجغرافي وما يعنيه من مصالح إقليمية ودولية تشمل هذا الموقع في مرحلة معينة قد تقصر أو هي تطول بحسب موازين القوى المعنية. وتبقى المسألة بالنسبة لهذه الشعوب في ما إذا كان تخطّي هذا الأمر هو من باب الممكن.

الحسابات الجيوسياسية الإقليمية والدولية المعاصرة أحاطت، وما تزال، بهذه المسألة منذ نشوئها وبالأخص منذ إعادة الاعتبار للقوة الإقليمية، أي تركيا. فما أن أخذت تركيا تحتل موقعاً في الحسابات الدولية حتى وُضعت المسألة الأرمنية في الثلاجة على الرغم من التحوّلات الدولية : من حرب عالمية إلى حرب باردة إلى سقوط الثنائية الدولية وصولاً إلى اليوم.

---

* محاضرة القتها الدكتورة في جامعة هايكازيان بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ بمناسبة الذكرى ٩٤ لجريمة ابادة الشعب الارمني ابان الحرب العالمية الاولى في السلطنة العثمانية.

والدكتورة عطاالله أستاذة العلاقات السياسية الدولية المعاصرة والجيوسياسة في الجامعة اللبنانية، ورئيسة فرع العلوم السياسية في الجامعة اليسوعية في بيروت سابقاً، ورئيسة قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية (الفرع الثاني) سابقاً. لها العديد من الأبحاث والكتب ومنها كتاب *المسألة الأرمنية في النظام الدولي المعاصر*، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، ١٩٩٦.

في هذا السياق، أودّ لفت الانتباه إلى أن أي بحث معاصر في المسألة الأرمنية أصبح يقتضي التمييز ما بين إطارين، وربما "قضيتين" في الواقع. فالمسألة تعني: أولاً، القضية الأم لمجمل "الأرض التاريخية" قاعدةِ كلٍ من أرمينيا الكبرى وأرمينيا الصغرى وهي ليست باب بحث حالياً؛ وثانياً، القضية الفرعية أي وضع الجمهورية الأرمنية الحالية وإقليم ناغورنو كاراباغ وهي مجال الاهتمام.

العودة إلى الأمس تبقى ضرورية لفهم مسار، وعلى الأغلب مصير، المسألة والكيان من الناحية الدولية. لذا لا بدّ من التذكير بأنه بدءاً من النظام الأوروبي ثم نظام فرساي وعصبة الأمم، مروراً بنظام يالطا والثنائية الدولية، وصولاً إلى اليوم، ما زالت المسألة الأرمنية مطروحة وإن بالحدود الدنيا إجمالاً.

جلُّ ما كان هو قيام جمهورية أرمينيا السوفياتية، في آخر ١٩٢٠. وفي لوزان (في تموز ١٩٢٣) تبين أن الوزن التركي الجيوستراتيجي طغى. وأتى كذلك النظام الإقليمي على حساب المسألة في ظلّ التفاهم السوفياتي التركي غداة الحرب. وتحولت المسألة دولياً إلى قضية مهجّرين ولاجئين... ومن هنا أهمية موقع الشتات الأرمني على الصعيد الدولي.

وما لبثت الظروف الجديدة، غداة الحرب العالمية الثانية، أن سمحت لتركيا باحتلال موقع أساسي في الحسابات الدولية. وكان على المسألة الأرمنية التراجعُ مجدداً خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية، التي دخلت الحلبة الدولية كقوة عظمى، وجدت لها مصلحة في دعم تركيا في سياق سياسة صدّ التوسعية السوفياتية الشيوعية. وكان بقاء المسألة في ثلاجة الحرب الباردة.

كانت، بنتيجة هذا الاختبار الصعب والطويل، الستراتيجية الأرمنية للعقود الأخيرة من القرن العشرين. فلقد استنتج الأرمن، وخاصة الشتات، أن المواقف الدولية ليست لصالحهم وأن الجمهورية الأرمنية بحد ذاتها لا تجيب على تطلعاتهم وهي غيرُ صالحة (نظاماً وظروفَ عيش) حتى وإن ضُمّت إليها "الأراضي التاريخية". عندها انصبّت الجهود على تحسين ظروفهم في بلاد الشتات من جهة، وعلى محورة الفكر القومي حول مشروع أرمينيا التاريخية دولة مستقلة في أول ظرف مؤات من جهة أخرى. وكان ذلك بالاعتماد على مبدأ المطالبة بالحق كي لا يموت.

هكذا تمحور هذا الفكر حول العلاقة بين الشعب والأرض. يمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة ستراتيجية واعية وواقعية في آن واحد وعلى الصعيدين

الأرمني والدولي على السواء. وفي هذا السياق، وجب التركيز على مسألة الإبادة. تكون هذه الستراتيجية هي الردّ المباشر على الستراتيجية التركية التي أوجزتها عبارة طلعت باشا (المسؤول التركي) الشهيرة القائلة بأنه "لم تعد هناك مسألة أرمنية" على إثر الإبادة والترحيل، أي : لا شعبَ، إذن لا أرضَ ولا كيان.

يمكن تصنيف هذا الطرح الأرمني للمسألة دولياً على أنه ستراتيجية حيوية من حيث كونها محاولة إثبات الحق التاريخي بالأرض. فإن مجرّد الاعتراف الدولي بالإبادة الأرمنية يعني عملياً اعترافاً باغتصابٍ تركي للأرض مع ما يستتبع ذلك من استنتاجات وواجبات...

أما تجسيد هذه الستراتيجية بالاحتفال سنوياً بذكرى الإبادة في أماكن الشتات فهو يعني اصطياد أكثر من عصفور بحجر واحد: أولاً، إيجاد مناسبة تكون نقطة وصل بين أبناء الجالية الواحدة كما بين أبناء الجاليات المختلفة على تباعد المسافات؛ ثانياً، إيجاد مناسبة للضغط على حكومات البلدان المضيفة وجرّها إلى الاعتراف بالإبادة وتالياً بالحق في "الأراضي التاريخية".

منذ سنة ١٩٦٥، أي الذكرى الخمسين للإبادة، توضّحت هذه الستراتيجية أخذة دفعاً قوياً بحيث إنها أخذت تضع عدداً من الدول أمام مسؤولياتها وكان في طليعتها الاتحاد السوفياتي الذي لم يرَ الأمر بعين الرضى. وكانت لهذه الستراتيجية مساهمة إيجابية، وإن محدودة وبطيئة، باتجاه التنديد بالإبادة ، وأحياناً كثيرة بدون تفعيلٍ لتصريحات ووعود.

الاستنتاج الوحيد الواضح من هذا التعاطي الدولي، العام والمنفرد، يدلّ على اقتناع وتعاطف إنساني مع المسألة. أما مصالح الدول فهي تقول الكلمة الفصل وتبقى تركيا في صلب الستراتيجيات الدولية والإقليمية الكبرى.

والآن، ما هي أبرز المعطيات الفاعلة والمؤثرة؟

حلّ القرن الحادي والعشرون على استقلال الدولة الأرمنية المنضوية في أسرة الدول كاستجابة دولية كيانية وإقليمية تجاه التطلعات الأرمنية...

فبعد أكثر من قرن من البحث عن الكيان الذاتي المأمول والموعود ومن الرضوخ خاصة للقوى الشاملة، بدا استقلال ١٩٩١ محطة محورية، أي: نهاية مرحلة طويلة مظلمة وأليمة، وبداية مرحلة صعبة مفتوحة على العديد من الاحتمالات.

وتستمر هذه المرحلة الثانية، أقلّه على المدى المنظور، قائمة على القاعدتين نفسيهما، أي: الجمهورية الواقع، و"الأرض التاريخية" الوعدُ المنقوض والأمل...

تبدو هذه المرحلة متمحورة، واقعياً وعملياً على الأقل، حول موقع جمهورية أرمينيا الجيوسياسي الذي يضع الدولة الحديثة أمام تحديات كبيرة. ولما كان المحيط المباشر غير مؤهل للمساعدة، يبقى المحيط الأوسع الأملَ الوحيد. هذا المحيط الواسع يعني، بالدرجة الأولى، الدول، ذاتَ المصالح في كلٍ من القوقاز والشرق الأوسط وتلك ذاتَ المصالح الكونية، كما الشتاتَ الأرمني نفسه.

وإذا شكلت مسألة ناغورنو كاراباغ العقبة الأساسية في سبيل انطلاقة الدولة المستقلة من حيث العلاقات مع الجوار كما من حيث تداعياتها على الوضع الاقتصادي الاجتماعي، أتى الاعتراف الدولي، السريع والسهل نسبياً، مشجعاً. فكان مثلاً موقفا الرئيسين الفرنسي والأميركي، قبيل إعلان الاستقلال، والموقفُ الروسي، غداة الإعلان، بمثابة الركيزتين الدولية والإقليمية لتلك الانطلاقة. كذلك، لا بدّ من التوقف عند انضمام الجمهورية إلى منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، منذ بداية ١٩٩٢، المشروع الذي دعت إليه تركيا. يُعتبر هذا مؤشراً لأكثر من موضوع كالاعتراف بالأمر الواقع من الطرفين، وإرادةِ إظهار النوايا الحسنة، ودليلٍ على الواقعية السياسية... ومما لا شكّ فيه أن المصلحة الأميركية تكمن في تشجيع الفريقين على التعاون.

في مطلق الأحوال، تبقى أرمينيا، الدولةُ الحالية القائمة، خاضعة لمعطيات جيوسياسية يصعب تخطّيها في الظروف الراهنة. فهذه الظروف تحول، أقله على المدى المنظور، دون تجسيد الطموحات الأرمنية الكبيرة. فخيارات أرمينيا ضئيلة، وكلّ منها صعب بالنظر إلى المعطيات المذكورة التي يمكن تلخيصها ولو رمزياً بخريطة الجوار المكوَّن من: إيران وتركيا وأذربيجان، إضافة إلى جورجيا. ولما كان لكل من القوى الإقليمية حساباتها ومصالحها الجيوسياسية التي قد تتلاقى في بعض الأحيان، ولكنها تتضارب أحياناً كثيرة، لا بدّ من وجود انعكاسات مباشرة على الواقع الأرمني.

- أما المسألة الجيوسياسية المحورية فتكمن، بالدرجة الأولى، في وقوع أرمينيا بين أذربيجان وتركيا اللتين تعتبرانها العثرة الأساسية في طريق بناء علاقة سهلة وطبيعية بينهما. فعلاقة من هذا النوع مؤهلة لأن تكون كفيلة بالسماح لجمع العديد من الكيانات الإقليمية في بوتقة متجانسة في بعض النواحي ومتكاملة إلى حدّ. فتركيا، القوة الإقليمية، بدت القادرة على مساعدة دول آسيا الوسطى، الخارجة من الكيان السوفياتي، في العبور إلى الساحة الدولية الواسعة خاصة اقتصادياً. وتركيا هذه، التي احتلت، في ظلّ الحرب الباردة، موقعاً ستراتيجياً خاصاً، هي تبحث من جانبها عن الفرصة المثالية

التي تسمح لها بالحفاظ على موقع مميّز. الزعامة الإقليمية تبدو لأنقره كفيلة بذلك، لكن العثرة الجيوسياسية تكمن في أرمينيا وناغورنو كاراباغ خاصة منذ سنة ١٩٩٣.

بينما، من الجانب الأرمني، تبدو تركيا البوابة الأساسية (وقد تكون الوحيدة) باتجاه الغرب جغرافياً وبالتالي اقتصادياً. ليس بإمكان السلطات الأرمنية، في كل الأحوال، تجاهلُ هذا الواقع الجغرافي أو تخطّيه في الظروف الجغرافية الأرمنية القائمة كما في الظروف الجيوسياسية الإقليمية خاصة بعد التطورات الإيرانية الدولية.

بين أرمينيا وتركيا أكثر من سبب لتعقيد العلاقات الثنائية بين الجارتين وخاصة بالنسبة للشتات. قد يكون السبب الأوضح والأقرب هو الموقف التركي من مسألة ناغورنو كاراباغ. وأما السبب الأعمق فيبقى كامناً في مسألة الأراضي والحدود المنصوص عليها في معاهدة كارص السوفياتية التركية العائدة إلى سنة ١٩٢١. وبالطبع، يبقى الصراع الأساسي وترسباته العميقة في النفوس الحائلَ المهيمن أمام أية علاقة طبيعية بين الشعبين وبالتالي الدولتين مهما كانت قيمة المصالح الثنائية المباشرة. لكن الحسابات الستراتيجية لكل من الطرفين قد تسمح بتليين المواقف...

– من الجانب الآخر، تقع أرمينيا في المثلث الروسي الإيراني الجورجي. ولكل من هذه الأطراف مواقف ومصالح مؤثرة في الواقع الأرمني الحاضر، أقله على المدى المنظور. وقد يكون الطرف الإيراني هو الذي يثير الاهتمام الأكبر. فإيران الطامحة طبيعياً إلى تعويض خسائرها تاريخياً وجغرافياً تجاه روسيا والمنافسة المباشرة لتركيا إقليمياً، سرعان ما أبدت حذراً وروية في مواجهة المسائل الإقليمية. لقد استفاد الأرمن إلى حدّ ما، بتشجيع روسي وإن غير مباشر، من الليونة الإيرانية لتمتين العلاقات الثنائية الأمر الذي بدا خلال سنوات حيوياً لأرمينيا لتخفيف العزلة وكسر الحصار الاقتصادي. لكن التطورات الإيرانية في السنوات الأخيرة لم تعد مشجعة لذلك تماماً.

وفي الخلاصة، إذا اعتُبرت نشأة الدولة الأرمنية المستقلة الحلّ المرجو منذ عقود طويلة، يبقى هذا الإنجاز أدنى بكثير من تطلعات الشعب الأرمني. وتبقى رقعة "الأراضي التاريخية" مطروحة بكاملها، إذ إن أرمينيا هذه لا تتعدّى جغرافياً حدود "حكومة يريفان القيصرية". كما أن مسألة الأرمن في ناغورنو كاراباغ وناخيتشيفان وجورجيا عالقة أو هي في الثلاجة.

أما مسألة العلاقة بين الشتات والسلطات في يريفان فتبقى بمثابة الستراتيجية الذاتية المحورية. وبالنظر إلى الظروف الجيوسياسية، التي ذكرنا البعضَ منها، تبقى هذه العلاقة بمثابة الركيزة الأساسية للدولة الأرمنية كونها المتنفسَ الطبيعي الأول والجسرَ الأضمن إلى العالم سياسياً واقتصادياً. وفي الوقت نفسه، إذا كانت الواقعية والمصلحة تفرضان تجانساً بين الظروف الجيوسياسية الإقليمية، وبالتالي التعاملَ مع تركيا على أساسها، قد يبدو الوقوف عند الإبادة والأراضي والكيان مسألة يحتاج التعاطي معها إلى حسابات دقيقة جداً على الشتات التكفلُ بها. ومهما تباينت ستراتيجيات يريفان والشتات يبقى التكامل ما بينهما الشرط الأساسي لأي تقدم ونجاح.

في كل الأحوال، تبقى المسألة الأساسية، أي الاعتراف بالمجازر وبالتالي بالشعب وبالنتيجة بالأرض، أي "الأراضي التاريخية"، كاملة وعلى عاتق الشتات. وإذا بدت روسيا حامية، إلى حدّ ما، للأرمن مع نهاية القرن العشرين كما مع بدايته، تبقى الولايات المتحدة الأميركية، تحتفظ لتركيا بموقعها. إن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت بحاجة للتعاون مع تركيا في الشرق الأوسط كما أنها ما زالت تعتمد عليها في آسيا الوسطى لإبعاد إيران، أو حتى في أوروبا الوسطى حيث تشكل تركيا موقعاً أطلسياً متقدماً في وقت تعدّى النطاقُ والطموحات الأطلسية جغرافية وإيديولوجية معاهدة نيسان ١٩٤٨ باتجاه الشرق والديمقراطيةِ وحقوق الشعوب...

هل للشعب الأرمني مكان في هذه الستراتيجية؟ بالطبع ليس هناك ما يدل على مثل هذا الأمر وهو، في كل الأحوال، غيرُ قابل للتعاطي معه في زمن تناغم مصالح الأقوياء الحيوية... إنما، وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن روسيا والولايات المتحدة تتعاملان حالياً ببعض الإيجابية مع الموقع الأرمني، الأمر الذي يساعد على الاحتفاظ بالمكتسبات بانتظار ظروف أفضل في المستقبل.

إن إقرار عدد من الشعوب والدول بمسألة المجازر أعطى ويعطي دفعاً للأمل لكنه ما زال غيرَ كافٍ. فالمواقف المعلنة خلال السنوات الماضية لا تكفي ومنها الكلام عن: "الإبادة الأرمنية" بحسب لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي في ٢٠٠٥ واعتراف ٤٢ ولاية أميركية بـ"الإبادة" حالياً؛ أو "التطهير" العرقي بحسب قرار مجلس النواب الألماني كذلك في صيف ٢٠٠٥؛ أو اعتبار الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في سنة ٢٠٠٦، أن اعتراف تركيا بـ"الإبادة الأرمنية" هو شرط لدخولها الاتحاد الأوروبي.

ومع بداية القرن الحالي، أخذت جمهورية أرمينيا ترى ضرورة الواقعية الجيوسياسة بالنظر إلى احتياجاتها الحيوية وذلك بغض النظر عن المطالب

القومية الأساسية وفي مقدّمها الاعتراف بالإبادة الأرمنية التي مازال معظم الشتات الأرمني يسعى إليه. جمهورية أرمينيا أي الدولة المعاصرة المحاصَرة بحاجة، إن لم يكن إلى مجال حيوي، على الأقل هي بحاجة ماسّة إلى تأمين بوابة تسمح لها بالاستمرار اقتصادياً وهي صاحبة الحاجات الكبيرة والقدرات الذاتية المحدودة جداً. إن هذه المصلحة الحيوية برزت بوضوح في سنة ٢٠٠٦، بعد ثلاث عشرة سنة من إغلاق الحدود من قبل أنقره. طالبت حكومة يريفان بـ"علاقات طبيعية" مع أنقره "على الرغم من الاستياء من رفض هذه الأخيرة الاعتراف بإبادة الارمن" بحسب تصريح وزير الخارجية الأرمني في حينه. وتتزايد هذه المصلحة مع النزاع الروسي الجورجي الذي قد يحرم أرمينيا من الممر الذي يصلها بروسيا.

إن تقدّم الأمور بسرعة باتجاه تطبيع العلاقات بين الدولتين الجارتين يؤكد أن كلاً منهما رأت في ذلك مصلحة لها أي: القدرة على الاستمرار على الأقل بالنسبة لأرمينيا، وإمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على الأقل بالنسبة لتركيا. أتى أيلول ٢٠٠٨ وزيارة الرئيس التركي عبدالله غول إلى يريفان بثابة الإعلان عن النيّة من الجانبين بتطبيع العلاقات على الرغم من الثمن الباهظ. وإذا بدت أرمينيا الأكثر حماساً علناً للتطبيع فإن تركيا هي المعنية الأولى حالياً بتسريع وتيرته على الأغلب للتخفيف من حماس الرئيس الأميركي الجديد تجاه الإيفاء بوعد المرشح أوباما بخصوص موضوع الاعتراف الأميركي بـ"الإبادة" الأرمنية وهو الداعم الأبرز لموقع تركي في الاتحاد الأوروبي.

على كل، ما زال التوجّه العام في النظام الدولي قائماً على أساس مصالح القوى الفاعلة في الساحة الدولية حيث يسهل سقوط القضايا الصغرى من الحسابات الكبرى. والدفاع عن قضية ما، أو دعمها، أو الصراع من أجلها ليس بالنظر إلى الحق والحقيقة بل بالنظر إلى مردودها سلباً أو إيجاباً. إنما يمكن اعتبار هذا التوجّه إطاراً وحافزاً للمزيد من النشاط والفاعلية للشتات الأرمني، وتبقى التحولات الدولية الفرصة لصالح الفريق الأكثر جهوزية... التحولات تتسارع في عالمنا ويبقى الحق والأمل.

THE CONTEMPORARY ARMENIAN STATE IN INTERNATIONAL GEOPOLITICS
(Summary)

DAAD BOUMALHAB ATALLAH
atila@cyberia.net.lb

The article is an analysis of the status of the Armenian state in contemporary international geopolitics in the context of the Genocide and current regional developments.

The author stresses that contemporary regional and international geopolitical calculations continue to circumscribe the recognition of the Genocide, particularly after the regional power, Turkey, was reinstated in its role. Generally speaking, the world has been sympathetic towards the Armenian Cause. However, interests imposed other options and left Turkey at the core of regional and international strategies.

Dr. Bou Malhab discerns two sides of the Armenian Cause: a) that of the historical land, which is the basic cause, and b) the status of the contemporary Armenian state.

The author points out that the Armenian Cause has been open to discussion since the early days of the European world order. She underlines, however, that it has been discussed in a limited and low profile manner. Accordingly, the author notes that vis-à-vis the low profile status of the Armenian Cause, Armenian strategy was to demand justice in order for the case to stay alive. This was a vibrant, conscious and realistic undertaking, which was a direct response to what Talaat Pasha, one of the authors of the Armenian Genocide, had notoriously argued: "there is no Armenian question because there are no Armenians".

On another note, the commemoration of the Armenian Genocide had dual result. It both connected Armenian communities worldwide and simultaneously pressured the governments of the host countries to recognize the genocide, which would mean recognition of the right to Armenian historical lands.

The author assesses the factors which influenced the process of sustaining the Armenian Cause. She asserts that the proclamation of Armenian statehood in 1991 marked an end to a long, painful and dark era and the start of a difficult period. She notes that the Nagorno Karabagh conflict was the basic impediment to establishing ties with neighboring countries. It had its socio-economic consequences too. On the other hand, the international recognition of the genocide during the early days of the proclamation of statehood was encouraging. Accordingly, the author stresses that currently two tracks are being developed.

The author argues that for the time being the geographical position of Armenia will not allow the country to hold fully to Armenian expectations. Indeed, Armenia has limited and difficult choices as it is situated between Turkey, Iran, Georgia and Azerbaijan.

The author evaluates the regional position of the neighboring states and their overlapping interests, and stresses that making use of the bond between Armenia and its Diaspora is the strategy of the Armenians. In fact, this bond has become the strategic and natural lifeline of Armenia. In parallel, however, due to the regional needs of the country and for its viability, Armenia is forced to sustain the genocide issue, which means a delicate accommodation of two basic factors: state sustainability and Armenian Diaspora.